قمة الاتحاد الأوروبي تتوصل لاتفاق مع تركيا على بدء محادثات العضوية

■ ،، بروكسل/ ا ف ب

توصل قادة الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بعد محادثات شاقة أمس قبل انتهاء أعمال القمة حصلوا بموجبه على وعود من تركيا بشأن جزيرة قبرص المقسمة مقابل حصول أنقرة على موافقة الحلف بدء مفاوضات الانضمام.

وتم التوصل إلى اتفاق بين رئيس وزراء هولندا جان بيتر بالكينيندي الذي تتولى بلاده حالياً الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي ونظيره التركي رجب طيب اردوغان، وافق عليه كافة قادة دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٥ بمن فيهم رئيس جمهورية قبرص.

وقال دبلوماسيون أن قادة الاتحاد قابلوا التوصل إلى الاتفاق بالتصفيق معربين عن ارتياحهم لانتهاء القمة بنجاح بعد أن كانت مهددة بالفشل.

وصرح المستشار الألماني جيرهارد شرودر أن القضية المركزية التي كانت تشغلنا حلت بصورة إيجابية، ولا تزال بعض التفاصيل بحاجة إلى حل.

وتابع: من المؤكد أننا سنبدأ مفاوضات الانضمام في ٣ أكتوبر.

كما أكد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أن الاتفاق يبرهن أن الذين يفكرون أن هناك صدام حضارات بين العالمين المسيحي والإسلامي هم على خطأ.

وأعلن المستشار النمساوي وولفغانغ شويسل أن استفتاء سينظم في النمسا حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وكانت تركيا حصلت مساء الخميس على وعد سعت للحصول عليه طوال أربعة عقود لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عندما عرض قادة الاتحاد بدء المفاوضات في أكتوبر المقبل.

وعند انتهاء المحادثات، ربما خلال عقد من الزمن، فستكون تركيا أول دولة ذات غالبية مسلمة تدخل الاتحاد وتقربه من حدود سوريا وإيران والعراق في منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن الاتحاد الأوروبي ربط موافقته بشرط كبير هو تخلي تركيا عن عدائها المستمر منذ عقود لجمهورية قبرص المعترف بها دولياً مما يعني فعلياً تخلي تركيا عن جمهورية شمال قبرص التركية التي لا تعترف بها سوى أنقرة.

ولم يحظ ذلك الشرط بقبول الدبلوماسيين الأتراك إلا أنه بمرور الوقت عقد اردوغان سلسلة من الاجتماعات السرية مع رئيس الوزراء الهولندي وغيره من كبار القادة للتوصل إلى تسوية.

وقال دبلوماسيون أن انقرة عرضت تقديم التزام مكتوب بتوقيع بروتوكول يضاف إلى اتفاق الشراكة الموقع معها عام ١٩٦٣م مما يوسع الاتفاق ليشمل الدول العشر التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الاوروبي بما فيها قبرص.

وسيعني هذا انفراجاً تاريخياً في احد اطول النزاعات في اوروبا حيث ستمنح تركيا اعترافاً واقعياً بجمهورية قبرص.

وقد تخلى الاتحاد الاوروبي عن دعوة اردوغان للتوقيع بالاحرف الأولى على البروتوكول أمس وأكتفت بتعهد بأن توقع تركيا على البروتوكول قبل بدء محادثات الانضمام.

وافاد مشروع البيان الختامي للقمة الذي حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه أن الاتحاد الاوروبي يرحب بقرار تركيا التوقيع على البروتوكول المتعلق بتعديل اتفاق انقرة مع الأخذ في الاعتبار انضمام الدول العشرة الجديدة.

وتابع البيان وعلى ضوء ذلك فإن الاتحاد يرحب باعلان تركيا بأن الحكومة التركية تؤكد استعدادها للتوقيع على بروتوكول لتعديل اتفاق انقرة قبل بدء مفاوضات الانضمام وبعد التوصل إلى اتفاق واستكمال التعديلات الضرورية في ضوء العضوية الحالية للاتحاد الاوروبي.

والمح وزير الخارجية البريطاني جاك سترو في وقت سابق إلى أن توقيع البروتوكول لا يعادل الاعتراف القانوني الملزم بحكومة قبرص بموجب القانون الدولي.

واضاف انه ليس اعترافاً بالمعنى التام للكلمة مؤكداً رغبة بريطانيا في انضمام تركيا إلى الاتحاد الذي يضم اغنى دول العالم.

وكادت قمة الاتحاد الاوروبي تنهار عندما اصرت تركيا على عدم الانصياع لشروط الاتحاد الاوروبي التي شكلت قبرص المسألة الأساسية فيها.

ونص البيان النهائي على أن انضمام تركيا لا يمكن ضمانه قبل استيفاء الشروط واعداً في الوقت ذاته بترسيخ وجود تركيا في اوروبا من خلال أقوى روابط ممكنة.

وقال المؤيدون لانضمام تركيا إلى الاتحاد بمن فيهم المانيا ان تركيا تعتبر جسراً مهماً بين اوروبا والعالم الإسلامي.

إلا أن المنتقدين لانضمام تركيا إلى اوروبا خصوصاً جزء كبير من الرأي العام السياسي والعام في فرنسا والمانيا شككوا في قدرة اوروبا على استيعاب بلد كبير جداً ومحافظ اجتماعياً يتجاوز عدد سكانه ٧٠ مليون نسمة.

الامم المتحدة تكشف جهاز تنصت في مقرها بجنيف:

عنان يدعو مجلس الأمن الى التحرك لمنع سيناريوهات كابوسية

■ جنيف/ واشنطن /وكالات

شدد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة على ضرورة أن يكون مجلس الأمن مستعدا لاستخدام القوة لمنع "سيناريوهات كابوسية" اذا فشلت الحكومات في حماية مواطنيها.

واضاف عنان خلال ندوة في مجلس العلاقات الخارجية "سيادة الدولة ليست رخصة للقتل الجماعي.

"يجب ان تتحمل الحكومات مسؤولياتها لحماية مواطنيها. وفي حالة عدم قيامها بذلك يجب أن يتولى مجلس الأمن مسؤولية الحماية."

وصرح بأن هذه المسؤولية تتضمن استخدام القوة "بطريقة مانعة وفي الظروف المناسبة" مثل منع عمليات القتل الجماعي الوحشية.

وكان عنان يعطي تفاصيل تقرير نشرته لجنة مختصة الشهر الماضي عن المخاطر العالمية.

وقال عنان "مجلس الامن يجب ان ينهض لمنع سيناريوهات كابوسية مثل هجوم ارهابي بالسلاح النووي من الحدوث." واستطرد ان اعضاء الأمم المتحدة "يجب ان يكونوا مستعدين لمساندة قرارات مجلس الامن لا بالقول فقط بل بالفعل وبالمساهمة بقوات."

من جهة أخرى قالت الامم المتحدة انها اكتشفت جهاز تنصت وضع سرا في قاعة هامة للاجتماعات بمقرها الاوروبي في جنيف.

واستخدمت هذه القاعة خلال اجتماعات وزراء من قوى كبرى العام الماضي خلال محادثات خاصة بشأن العراق عقب الغزو الامريكي واحتلال البلاد.

وأكدت ماري هوز المتحدثة باسم الامم المتحدة في جنيف صحة التقرير الذي بثه التلفزيون السويسري وقال فيه ان جهاز التنصت المتقدم اكتشف خلال الاشهر القليلة الماضية في قاعة الاجتماعات التي يطلق عليها اسم (الصالون الفرنسي) في قصر الامم. وقالت لرويترز "أؤكد ان موظفي الامم المتحدة عثروا على جهاز للتنصت. ولم يتمكن التحقيق من تحديد موعد زرع الجهاز ومن قام بذلك."

وذكر التلفزيون السويسري ان الجهاز كان مزروعا في احد الأعمدة الخشبية في القاعة لكن هوز رفضت اعطاء مزيد من التفاصيل. واجتمع وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا بمقر الامم المتحدة في جنيف في سبتمبر عام ٢٠٠٣ م لاجراء محادثات بشأن العراق.

كما يعتقد ان وفدا آخر على الارجح فرنسا استخدم القاعة ايضا. وهي نفس القاعة التي استخدمت ايضا في يناير الماضي خلال محادثات بشأن مشكلة الجوع والتي نظمها الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو الاو دا سيلفا والرئيس الفرنسي جاك شيراك.

وقالت هوز "القاعة ليست قاعة مفاوضات بل قاعة هامة ذات مغزى تاريخي توضع تحت خدمة رؤساء الوفود."

وقال جاك بو الخبير الامني الذي يتخذ من بيرن مقرا له ومؤلف موسوعة عن أجهزة التجسس "هذه أول مرة منذ الحرب الباردة التي يظهر فيها دليل مادي على زرع نظام (تجسس) في الامم المتحدة."

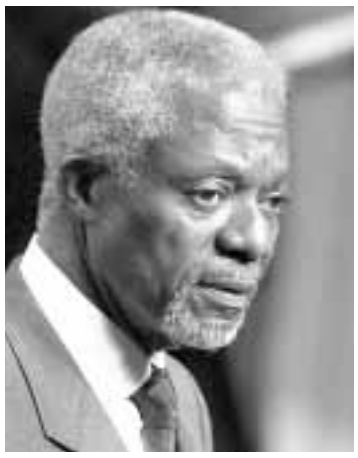

مساع اوروبية لحقيق خفض إجباري للانبعاثات الغازية المسببة لارتفاع درجات الحرارة

■ بوينس ايرس/ (رويترز)

يسعى الاتحاد الأوروبي الذي يمثل مركز الثقل في الحرب ضد ظاهرة ارتفاع درجات حرارة العالم الى احداث تخفيضات إجبارية في انبعاثات الغازات المسببة للظاهرة بعد أن ينتهي العمل بمعاهدة كيوتو في عام ٢٠١٢م على الرغم من معارضة محمومة من الولايات المتحدة.

ويبدأ سريان معاهدة كيوتو بعد شهرين لكن المتفاوضين في المحادثات التي تدور حول التغيرات المناخية التي تنظمها الامم المتحدة يركزون باصرار على النظام الجديد الذي سيجري تطبيقه بعد ٢٠١٢ وما سيتم عمله من اجل اشراك الولايات المتحدة التي انسحبت من معاهدة كيوتو.

وقال ستافروس ديماس المفوض الاوروبي لشؤون البيئة في مقابلة مع رويترز ان على الاتحاد الاوروبي التمسك بما يؤمن به من انه لا بد من الالزام القانوني للحد من الانبعاثات على الرغم من دعوات من بعض الجهات هذا الاسبوع لاتخاذ موقف أقل صرامة.

وقال ديماس وهو محام يوناني تولى منصبه قبل أقل من شهر "أعتقد ان ما يجب علينا عمله هو محاولة الحصول على موافقة جميع المعنيين على تخفيضات اجبارية."

وأضاف قائلا "بالطبع يجب ان نجرب اي شيء آخر في الوقت نفسه..من ابحاث وتكنولوجيا واجراءات للمواءمة والتكيف. العلم يقول لنا انه يتعين استخدام كل هذه الوسائل وان التخفيضات ضرورية."

وتلزم معاهدة كيوتو الدول الصناعية مجتمعة على الحد من انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع درجات حرارة الارض بنسبة خمسة في المئة بحلول عام ٢٠١٢م مقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠م وان تقوم بعض الدول باجراء تخفيضات أكثر من الاخرى.

ويعتبرها البعض خطوة أولى صغيرة نحو وقف ارتفاع درجات حرارة العالم.

وترفض الولايات المتحدة المسؤولة عن ٢٥ ٪ من انبعاثات الغازات المسببة فكرة التخفيضات الالزامية التي تقول انها تحد من النمو. وكان هذا هو السبب الرئيسي الذي دفع الرئيس الامريكي جورج بوش للانسحاب من معاهدة كيوتو في عام ٢٠٠١م

وأشارت ايطاليا هذا الاسبوع الى انه ربما يكون حان الوقت لان يناقش المفاوضون الأهداف الطوعية لما بعد عام ٢٠١٢ كوسيلة لحث الولايات المتحدة وكل من الصين والهند اللتين تنموان بسرعة وأصبحتا ضمن الخمسة الكبار المسؤولين عن النسبة الأكبر للتلوث في العالم.

لكن ديماس يشك في فعالية هذا التوجه خاصة فيما يتعلق بالدول الصناعية. وقال "التخفيضات الطوعية لم تأت بنتائج حتى الآن لذا فنحن في حاجة الى تخفيضات ملزمة مستهدفة."

ورفض الوفد الأمريكي برئاسة بولا دوبريانسكي وكيلة وزارة الشؤون العالمية مناقشة نظام لما بعد عام ٢٠١٢م هذا الاسبوع قائلة إنه "سابق لأوانه."

ودفعت هذه الاعاقة العديد من المشاركين في مؤتمر بوينس ايريس الى القلق من ان المؤتمر ربما انتهى امس دون تحقيق أي تقدم في المحادثات.

وأشاروا الى تقارير تبين ان العالم في منتصف الطريق نحو أعلى درجات حرارة وأكبر كارثة دمار طبيعية. وأبدت الدولة المضيفة الارجنتين والاتحاد الاوروبي حرصا على عقد المزيد من الندوات لاجراء محادثات غير رسمية العام القادم لابقاء الحديث حول التغيرات المناخية دائرا. لكن الولايات المتحدة لم تلبث ان رفضت هذه الفكرة ايضا.

وقالت جنيفر مورجان مديرة شؤون التغيرات المناخية بصندوق حماية الحياة البرية التابع للأمم المتحدة "انهم يحاولون اعاقة حتى المناقشات غير الرسمية."

وأبدى ديماس علامات على نفاد صبره حيال الايقاع البطيء لمؤتمر بوينس ايريس الذي بدأ بداية قوية بعد اعلان روسيا التصديق على معاهدة كيوتو الشهر الماضي والذي اعطى المعاهدة قبلة الحياة لتنطلق الى حيز التنفيذ في ١٦ فبراير.

وقال ديماس "اشعر ببعض الاحباط وخيبة الأمل لأننا نخوض في مثل هذه المناقشات المطولة."

البيت الأبيض يعمد مرة أخرى للدفاع عن رامسفيلد

■ واشنطن/ ا ف ب

عمد البيت الأبيض للمرة الثالثة هذا الأسبوع للدفاع عن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الذي يتعرض لانتقادات عدد كبير من الأعضاء النافذين في الحزب الجمهوري.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان أن الرئيس جورج بوش يعتقد أن وزير الدفاع رامسفيلد هو الشخص الملائم لمواجهة التحدي الذي نواجهه في الحرب على الإرهاب .

وأضاف المتحدث أن الرئيس بوش يواصل دعمه بقوة في الخطوة التي قام بها لكسب الحرب على الإرهاب ولإفشال الذين يسعون إلى الإساءة لأمريكا.

وقد دعا عدد من الأعضاء البارزين في الحزب الجمهوري، ومنهم السيناتور جون ماكاين المرشح الجمهوري السابق للرئاسة الأمريكية، ونرينت لوت الزعيم السابق للأكثرية في مجلس الشيوخ، إلى استقالة رامسفيلد آخذين عليه أنه لا يصغي جيداً إلى آراء الجنود، لكنهم لم يدعوا إلى استقالته على الفور.

وتعرض رامسفيلد أحد القلائل الذين لم يشملهم التعديل الحكومي منذ إعادة انتخاب بوش، للنقد بسبب رده على جندي كان يسأله عن قدم المعدات العسكرية في العراق وعدم وجود أعداد كافية من الآليات المدرعة، وأجابه رامسفيلد نذهب إلى الحرب بالجيش الذي لدينا وليس بالجيش الذي نرغب في أن نشكله .

اندونيسيا تنتقد بشدة اقامة شبكة أمنية استرالية تنتهك سيادتها

■ جاكرتا / (رويترز)

انتقدت اندونيسيا أمس خطة استرالية لاقامة منطقة بحرية مراقبة تمتد الى المياه الاقليمية لأكثر بلاد العالم الاسلامي سكانا.

وتم تناول القضية أمس لدى اجتماع الرئيس الاندونيسي سوسيلو بامبانج يودويونو مع وزير الدفاع الاسترالي روبرت هيل الذي يزور اندونيسيا.

وقال مارتي ناتالجاوا المتحدث باسم وزارة الخارجية الاندونيسية "اذا سئلت اندونيسيا عن وجهة نظرها فانها ستكون (لا) واضحة وجلية ولالبس فيها على الاطلاق"

وأضاف "انها تناقض القانون الدولي بوضوح وتتنافى مع سيادة اندونيسيا على اراضيها. مسافة الألف ميل المقترحة التي تسمى بمنطقة (جمع) المعلومات ستتوغل كثيرا في مياه اندونيسيا الاقليمية."

ووفقا للخطط التي كشف عنها رئيس الوزراء الاسترالي جون هاوارد "فان السفن المتوجهة الى استراليا سيتم تفتيشها عند دخولها الشبكة الأمنية على بعد ألف ميل بحري (اي ١٨٥٠ كيلومتراً من شواطئ استراليا) وتصل الى نيوزلندا وتتجاوز اندونيسيا.

وعند دخول السفن في المنطقة سيطلب منها الكشف عن هويتها وتقديم تفاصيل عن طاقمها وحمولتها وسيتم تفتيش السفن المشتبه بها في اجراء يعكس اتفاق أمني دولي لايقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن المتوقع ان يطرح يودويونو القضية على هيل الذي وصل الى اندونيسيا في زيارة رسمية.

ومثل اتفاق الانتشار الأمني التي تتزعمه الولايات المتحدة فان منطقة استراليا الأمنية البحرية تثير قضايا قانونية معقدة ويقول محللون ان استراليا تعرض نفسها لان تكون هدفا لاحتجاجات دولية واثارة التوتر في علاقاتها مع جيرانها الاسيويين.

وقال هيل متحدثا بعد اجتماع مع نظيره الاندونيسي جوانو سودارسونو انه ربما يكون هناك نوع من سوء فهم الخطة مضيفا ان استراليا ستلتزم بالقانون الدولي.

واضاف هيل "ليس هناك محاولة للادعاء ببسط السيادة ان مانفكر فيه هو ان نكون قادرين في وقت مبكر على التعرف على هوية السفن التي في طريقها الى زيارة الموانئ الاسترالية والسفن التي ستمر بالمياه الاقليمية الاسترالية."

وأكد "عند صدور بيان رئيس الوزراء أوضحنا باننا ملتزمون بالتعاون مع جيراننا لتحقيق نتيجة أمنية أفضل."

وقال ناتالجاوا إن استراليا ليس لها السيادة لتراقب في هذا القوس الكبير في مياه اندونيسيا الاقليمية. ويأتي الاعلان عن تلك المنطقة عشية تحذيرات استرالية باحتمال وقوع هجوم ارهابي على فندق دولي في اندونيسيا مع تحديد أحد فنادق هيلتون الدولية الثلاثة في البلاد.

وأثارت التحذيرات الاسترالية انتقادات من أجهزة الأمن الاندونيسية التي قالت انخ ليس لديها معلومات استخباراتية من هذا القبيل.

السلطات الكوبية تعلق صور عمليات التعذيب في العراق أمام مقر البعثة الأمريكية

هافانا/وكالات/..

علقت السلطات الكوبية أمام مقر البعثة الدبلوماسية الأمريكية في هافانا أمس يافطة ضخمة مع صور لأعمال التعذيب التي ارتكبها جنود أمريكيون في سجن أبوغريب وذلك رداً منها على زينة الميلاد التي قام بها الأمريكيون في إشارة إلى المنشقين الكوبيين المعتقلين.

وكتب على اليافطة الضخمة التي علقت أمس في شارع ماليسون الشهير المقابل للبحر في هافانا شعار فاشيون من صنع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقبالة هذه اليافطة وبين زينة عيد الميلاد على واجهة مبنى قسم المصالح الأمريكية في هافانا أحاطت حلقة براقة بالعدد ٧٥ المطابق لعدد معارضي النظام المعتقلين منذ مارس ٢٠٠٣م.

وأعلن رئيس البعثة الأمريكية جيمس كاسون الثلاثاء أن وزارة الخارجية الكوبية استدعته الاثنين وأمرته بنزع الزينة فوراً وإلا ترتبت على ذلك عواقب.

يشار إلى أن كوبا لا تقيم علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة منذ ١٩٦١م لكن البلدان فتحا قسمين لرعاية المصالح في كلا البلدين للقيام بالمهام القنصلية وتبادل الحد الأدنى من المعلومات.

٢٦ مسئولاً في فيتنام يواجهون المحاكمة بتهمة الاهمال

هانوي/وكالات/..

صرح مسئول فيتنامي أمس أن ٢٦ مسئولاً حدودياً في جنوب فيتنام سيمثلون أمام القضاء يوم الاثنين المقبل بتهمة الإهمال الذي أدى لعواقب وخيمة.

وقال مسئول من مكتب الإدعاء العام أنه وجهت للمسئولين اتهامات بتزوير الشهادات الجمركية مما يتيح للمستوردين تجنب دفع مئات الآلاف من الدولارات كضرائب على السلع المستوردة.

وسيقف المسئولون في قفص الاتهام مع ستة رجال آخرين متهمين باستيراد سلع من خلال بوابة حدودية بطريقة غير مشروعة.

وفي نوفمبر الماضي واجه رئيس الوزراء الفيتنامي فام فان كاي استجواباً في البرلمان الفيتنامي بشأن عمليات الكسب غير المشروع ، كما أعلن تشكيل مجموعة عمل جديدة لمحاربة الفساد.

بوش يوقع على اصلاحات شاملة لجهاز الاستخبارات الامريكي

■.. واشنطن/وكالات الأنباء..

وقع الرئيس الامريكي جورج بوش امس قانوناً ينص على اجراء أوسع اصلاحيات لاجهزة الاستخبارات الامريكية منذ حوالي ٦٠ عاماً بهدف اصلاح الثغرات التي سببت الاخفاقات الكبيرة التي سمحت بوقوع اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ضد الولايات المتحدة.

وقال بوش خلال حفل التوقيع انه بموجب هذا القانون الجديد ستصبح اجهزة استخباراتنا واسعة وأكثر توحداً وتنسيقاً وفاعلية وسيمكنها من تحسين ادائها لواجباتها وهو حماية الشعب الامريكية.

البحث عن مخرج للأزمة النووية قد يدفع بالايرانيين لإعادة رفسنجاني إلى الرئاسة

■ طهران / وكالات

– تثير مخاوف من أن يفاقم المحافظون الأزمة النووية بين إيران والغرب فزع المستثمرين الأجانب علاوة على تكريس التوتر الاجتماعي وربما يمهد ذلك الطريق لعودة الرئيس الايراني الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني.

ويتعين على رفسنجاني (٧٠ عاما) الذي لم يعلن بعد أنه سيخوض الانتخابات أن يتغلب على معارضة شديدة من أصلاحيين ومتشددين وعليه أيضا أن يتغلب على معارضة عامة شديدة إذا عاد إلى المنصب الذي شغله في الفترة من ١٩٨٩ م وحتى عام ١٩٩٧ م

قال محلل سياسي في طهران "كلما ساءت الأوضاع بالنسبة لإيران دوليا وداخليا خلال الأشهر القليلة القادمة كلما كان ذلك في مصلحة رفسنجاني."

وأضاف المحلل الذي رفض الكشف عن اسمه "ما يقوله هو ومؤيدوه هو انه الرجل المناسب في الأزمات."

ويتجه المحافظون لاستعادة الرئاسة في الانتخابات المقرر أن تجرى في مايو ويونيو حيث تتلاشى تجربة الرئيس محمد خاتمي الإصلاحية التي استمرت ثمانية أعوام وسط سخط عام لفشله في تحقيق الإصلاحات التي وعد بها في مجال الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لكن المتشددين الذين يعلو صوتهم ويزدادون ثقة في أنفسهم الذين انتزعوا الأغلبية من الإصلاحيين في البرلمان في الانتخابات التي جرت في فبراير الماضي ربما يقدمون للمؤسسة الدينية في ايران سببا للقلق.

وشكك النواب الجدد المدفوعون بمعتقدات إسلامية قوية وبمشاعر معادية للغرب وتأكيد على العدل الاجتماعي في مشروعات الاستثمار الأجنبي الكبيرة وأيدوا تشديد القيود على الحريات الاجتماعية وانتقدوا المسؤولين للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول برنامج ايران النووي.

وكتب أمير علي نور بخش الذي يعمل مديرا في شركة استشارات للشركات في مقال رأي نشره مؤخرا يقول "السؤال الذي يواجهه النظام الإيراني هو ما إذا كانت مصلحة الدولة تكمن في وجود رئيس متشدد يتوافق مع القوى المتشددة في البرلمان."

ويقول إن البديل ربما يتمثل في "رئيس أكثر براجماتية يمكنه مواصلة الانفراج الحالي مع المجتمع الدولي بل ان أكثر زعماء الجمهورية الإسلامية تشددا قد يجدون ذلك ضروريا من أجل الحفاظ على النظام."

ونجح رفسنجاني كرئيس لمجمع تشخيص مصلحة النظام مؤخرا ببراعة في دحر محاولات اعضاء البرلمان لعرقلة الإصلاح الاقتصادي بتمرير تعديل دستوري يفتح قطاعات كبيرة من الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة للخصخصة.

وخلافا للمتشددين الذين ينظر إلى رفسنجاني أيضا باعتباره براجماتيا في القضايا الاجتماعية وبدأ عندما كان رئيسا عملية تتجه نحو تخفيف قيود الملبس على النساء وزاد من الأنشطة الثقافية التي ازدهرت في عهد خاتمي. ويقول مؤيدوه إن الرجل الذي توسط في مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران في الثمانينات لديه الخبرة والدهاء للتعامل مع الضغوط الدولية التي تواجهها إيران. لكن سيتعين على رفسنجاني التغلب على جمهور مرتاب بشدة في الرئيس الأسبق يتصور أنه استغل نفوذه السياسي ليكون ثروة تجارية له ولأقاربه رغم انكاره ذلك.

قال محمد رضا توراني وهو مسؤول في مجلس الخبراء وهو هيئة عليا لصنع القرار في إيران إنه بمجرد إعلان ترشيح رفسنجاني فإن "المشكلات المحيطة بقضية ايران النووية والتهديدات الخارجية التي تواجهها خصوصا من الولايات المتحدة ستتقلص."

وبالنسبة لتوراني المحلل السياسي الكبير فإن "القضية النووية هي المسألة الرئيسية لحملة رفسنجاني. فإذا سارت الأزمة النووية على نحو سيء وكانت الضغوط من الغرب كبيرة فإن ذلك سيكون في صالحه."

والجدول الزمني النووي في مصلحة رفسنجاني على ما يبدو.

وأعيدت برمجة التوترات التي تراجعت لفترة قصيرة حينما كانت ايران تبحث عن حل طويل الأجل مع الاتحاد الأوروبي لتشتعل مرة أخرى في غضون ثلاثة أشهر مع إعلان إيران أنها ستستأنف أعمالا ذرية حساسة مثل تخصيب اليورانيوم بعد ذلك مباشرة.

يقول نور بخش "بالنظر إلى الميول السياسية المتشددة في البرلمان ونزوع الدولة الإسلامية الأصلي نحو سياسات لتبادل أدوار الشرطي الطيب والشرطي السيء فإن احتمال أن يكون الرئيس القادم معتدلاً ليس احتمالا دقيقا إلى هذا النحو."

ويقول المؤيدون إن أكثر من ٢٠ حزبا سياسيا رحبوا بترشيح رفسنجاني. لكن المعارضة تجاه رجل أثار مشاعر منقسمة في ايران قوية كذلك. وأسقط النواب هذا الشهر قانونا مقترحا يجعل الحد الأقصى لسن المرشحين للرئاسة ٧٠ عاما ومن الواضح أنها خطوة تستهدف رفسنجاني الذي يبلغ ٧١ عاما في العام المقبل.

وهناك العديد من المحافظين المتشددين المستعدين لتحدي رفسنجاني في انتخابات الرئاسة من بينهم علي أكبر ولايتي وعلي أكبر لاريجاني وكلاهما من كبار مستشاري الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي.

ويتردد الإصلاحيون في تأييد رجل يرون أنه مسؤول جزئيا عن فشل نجاح خاتمي في إصلاحاته وإن كانوا يجدون أنه مرشحهم.